المعوقات الثقافية للتنمية بالمجتمعات الصحراوية فى مصر
دراسة أنثروبولوجية فى محافظة مطروح *

أحمد عبد الموجود **

تعد هذه المقالة عرضا لأهم نتائج بحث المعوقات الثقافية للتنمية بالمجتمعات الصحراوية ، دراسة أنثروبولوچية فى محافظة مطروح، وتبدأ المقالة بتقديم فكرة عامة حول المنطلقات النظرية للبحث، وأهميته، وإجراءاته المنهجية، نهاية بعرض أهم نتائجه وتوصياته، وذلك بهدف تقديم بعض الحلول المقترحة للمشكلات التى تواجه جهود التنمية فى مجتمع البحث، وما يماثله من مجتمعات صحراوية تغطى المساحة الأكبر من مصر.

أولا: المنطلقات النظرية للبحث: الثقافة والتنمية بالمجتمعات الصحراوية

١- إذا انفصلت التنمية عن سياقها الإنسانى والثقافى تصبح كائنا بلا روح، والتنمية الاقتصادية هى جزء من ثقافة أى شعب، ويرى البعض أن الثقافة إما عاملاً مساعدًا للتنمية الاقتصادية وإما معوقًا لها، وهو ما يؤدى إلى الدعوة لأخذ العوامل الثقافية فى الاعتبار فى عملية التنمية [١]، وقد أثبتت العديد من النظريات التقليدية للتنمية فشلها فى إقامة تنمية شاملة فى أقطار العالم الثالث، وذلك لأن هذه النظريات تجاهلت الدور الأساسى والجذرى الذى تقوم به الثقافة فى هذه الأقطار، سواء على مستويات السلب أو الإيجاب.

* تم هذا البحث تحت إشراف الأستاذ الدكتور محمد أحمد غنيم، وعضوية كل من الدكتور كامل عبد المالك (باحثا رئيسيا منذ بداية البحث وحتى أبريل ٢٠٠٩)، والدكتور كامل كمال، والدكتور أحمد عبد الموجود (باحثا رئيسيا منذ مايو ٢٠٠٩، ومحررا للتقرير النهائى)، والدكتورة إحسان سعيد، والدكتورة أمل محمود.

** أستاذ مساعد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الخمسون، العدد الثانى، مايو ٢٠١٣ .

٢- تعد الثقافة بعداً أساسيا فى التنمية الشاملة للمجتمع، إذ بدون الفكر الواعى تظل التنمية مظاهر مادية قابلة للاندثار، فالثقافة تلعب دورًا بارزًا فى التنمية، وتعتبر ركيزة أساسية لا يمكن إغفالها فى كل تخطيط تنموى قائم على أسس علمية مدروسة [٢]، وفى هذا الإطار يصبح الكشف عن عناصر الثقافة ورصدها وفهمها وتحليلها والوصول إلى الجانب الضمنى منها والصريح غاية مهمة لخدمة قضايا التنمية الاجتماعية، إذ إن الوعى بهذه العناصر الثقافية وفهمها سيقود إلى البحث عن صياغة ملائمة للتعامل معها وصياغة للبرامج الملائمة لاستيعاب القيم الجديدة التى تحملها التنمية [٣].

٣- تحتاج التنمية إلى تضافر جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية، وذلك على نحو يؤدى فيه التقدم فى أى جانب منها إلى التأثير فى غيره من الجوانب التى تتبادل عمليات التأثر والتأثير، وتتمثل بعض جوانب المشكلة فى المشرفين على برامج التنمية؛ إما لأنهم يغفلون تماماً أو يستهينون بتأثير الجوانب الثقافية الموروثة والمعاشة التى تعرقل عمليات التنمية فى مجالاتها المختلفة، وإما لأنهم لا يتعاملون مع التنمية بوصفها عملية شاملة، متبادلة الأثر والتأثير فى كل جوانبها[٤].

٤- إن التجارب العديدة فى مجال التغير التكنولوجى وتنمية المجتمعات المحلية فى العديد من المناطق النامية من العالم قد أثبتت أن العوامل الثقافية (كالعادات، والمعتقدات، والاتجاهات، والممارسات الاجتماعية... إلخ) لها دور كبير وذو فاعلية، وأكثر أهمية من حيث قبولها أو رفضها للبرامج الخاصة بعملية التنمية. فقبول أى برنامج للتنمية أو جزء منه يتعين أن يكون مصممًا بشكل يتفق مع العوامل الثقافية السائدة فى أى مجتمع من المجتمعات[٥]. لأن من أسباب تعثر التنمية- فى كثير من الأحيان- الرغبة فى التمسك بالقديم، والتعلق بأهدابه، وذلك للاعتبارات الآتية:

أ- عقيدة راسخة تتمثل فى أن القديم سهل ومتقبل، بينما الجديد يحتاج إلى جهد للاقتناع به، وإدراك فائدته، والإحساس بأهميته، وتتمثل هذه النزعة غالبا عند كبار السن.

ب- الجهل والتخلف الثقافى من شأنهما عدم التمكن من متابعة أى جديد فى الثقافة المادية أو غير المادية، وهذا من شأنه أن يزيد التعصب للقديم والتحيز له.

ج- وجود رواسب باقية من بعض التقاليد والعادات والمعتقدات، التى تمثل نوعا من الركود الثقافى يصعب الخروج منه[٦].

فليس ثمة شك أن الناس يفضلون دائما أساليب معيشتهم وأنماط سلوكهم المألوفة. ولذا فإن عملية التنمية تجد كثيرا من المقاومة، خاصة من بعض الجوانب اللامادية (التى تتصل بالعادات والتقاليد...) عنها من الجوانب المادية[٧]. غير أنه يجدر بنا الإشارة إلى أن الجانبين- المادى والمعنوى- يتفاعلان بشكل وثيق فى الممارسات الاجتماعية، وحينما يبذل جهد فى تنمية الأساس المادى فينبغى أن يوازى ذلك جهد مصاحب لتشكيل الوعى الثقافى؛ فذلك مطلب ضرورى من أجل التنمية، بل هو أحد مكونات عملية إعادة بناء المجتمعات النامية[٨].

٥- إذا كانت التحديات الثقافية التى تواجه التنمية الاجتماعية، وتهدد جهودها، وترجئ ثمارها متوقعة فى المجتمعات النامية بعامة، فإن تأثيرها أكثر ما يكون فى الثقافات الفرعية بهذه المجتمعات وذلك لخصوصية عناصر الثقافة فيها. ومن ثم فإنها تحتاج إلى جهود مكثفة من قبل الباحثين لرصدها وتحليلها وفهمها[٩]، وهذا ما يسرى على المجتمع والثقافة والإنسان البدوى، فالتركيز على تنمية الإنسان البدوى من أجل تنمية المجتمع البدوى ككل وكنمط متميز يحتم على علماء الاجتماع والأنثروبولوچيا تناوله بإستراتيجية مختلفة عن الأنماط المجتمعية الأخرى، سواء أكانت حضرية أم ريفية آخذين فى الاعتبار طبيعة الشخصية البدوية، وطبيعة الثقافة السائدة بعناصرها المختلفة، والتى تقف موقفا معينا من وضع الإنسان، سواء أكان ذكرًا أو أنثى، وكذلك الشباب والفتيات من مختلف الأعمار، ولها موقف من اتجاهات العمل والتعليم، وكذلك موقف الثقافة من أنماط الإنتاج عامة واستخدام الموارد المتاحة وأنماط التبادل والاستهلاك[١٠].

٦- تشغل الصحارى فى مصر ما يقرب من ٩٦٪ من مساحتها، وباقى المساحة يعيش فيها ٩٧٪ من سكان مصر، ويتمركزون فى الوادى والدلتا[١١]، وفى الآونة الأخيرة اتجهت الدولة لتعظيم فكرة إقامة المشروعات القومية الكبرى، خاصة فى كل من سيناء وجنوب الوادى، ومع ذلك فمازالت الصحراء تشكل القدر الأكبر من المساحة الكلية للبلاد، وهو أمر يمثل أكبر التحديات لعملية التنمية، وعلى الرغم من تنامى اتجاه الدولة نحو تنمية المجتمعات الصحراوية (خاصة فى العقدين الأخيرين من القرن الماضى) بقصد تحقيق الاستقرار على المستويين المحلى والقومى، فإن جهود التنمية فى تلك المجتمعات مازالت تواجه حتى الآن بالكثير من الصعوبات والمعوقات؛ الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمادية، والتقنية.

٧- تحددت فلسفة وأهداف خطط وبرامج التنمية التى طرحت من قبل الدولة للمجتمعات الصحراوية فى الوفاء بالحاجات البشرية بجانب الاستفادة من المقومات الاقتصادية لهذه الصحارى؛ بقصد تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى على المستويين: المحلى (المجتمع الصحراوى)، والقومى (المجتمع المصرى ككل)، ولعل ما يدفع إلى التفكير فى تنمية المجتمعات الصحراوية هو إعادة توزيع القوى البشرية المكتظة داخل الوادى والدلتا، فضلا عن البحث عن الموارد الطبيعية والثروات فى المناطق الصحراوية، والتى يسهم استغلالها فى حل العديد من المشكلات الاقتصادية التى تنجم عن الزيادة السكانية، وأيضًا تحسين مستوى معيشة سكان هذه المجتمعات الذين عانوا كثيرًا الإهمال نتيجة لتدنى مستوى الخدمات والمشروعات التنموية المقدمة إليهم على مدار سنوات طويلة[١٢].

٨- يعد إحداث التنمية المنشودة فى هذه الصحارى من الضرورات التى تسهم فى دمج المجتمعات الصحراوية فى المجتمع القومى، وذلك من خلال إزالة الحواجز المصطنعة التى تفصل سكان الصحارى عن بقية أرجاء الوطن ثقافيا واجتماعيا، بما يحقق الشعور بالانتماء لهذا الوطن، ولكى يصبح المجتمع الصحراوى جزءًا

منه ومكملاً لباقى أجزائه، وهذا ما تفتقر إليه بعض المجتمعات الصحراوية فى مصر[١٣].

ثانيا: الإجراءات المنهجية

١- موضوع الدراسة

ركزت الدراسة على المعوقات الثقافية للتنمية فى المجتمعات الصحراوية، نظرًا إلى الإهمال المستمر لطبيعة المجتمع الذى تتم فيه التنمية، فغالبا ما يشيع أن نجاح التنمية يعتمد على دراسة المتطلبات المادية والظروف الطبيعية والإمكانات الفنية دون الحاجة إلى إدراك القيم والتقاليد والمعتقدات التى تحكم سلوك الأفراد، والتى تساعد بالتالى على نجاح التنمية أو فشلها، وقد انتهى العديد من الدراسات إلى أن معظم مشروعات التنمية التى فشلت كان فشلها راجعًا إلى عاملين أساسيين هما:

أ- عدم إدراك المخططين والمشتغلين بالتنمية للثقافة السائدة فى المجتمع الذى تطبق فيه تلك المشروعات.

ب- الصعوبات التى يضعها أفراد المجتمع أنفسهم أمام المشروعات نتيجة لتمسكهم بثقافاتهم[١٤].

وسعت هذه الدراسة إلى رصد أهم المعوقات الثقافية النابعة من ثقافة أبناء المجتمع الصحراوى التى تحد من نجاح مشروعات التنمية فى هذا المجتمع، كما تسعى الدراسة أيضا إلى التعرف على أسباب فشل هذه المشروعات، وما إذا كانت ترجع ذلك إلى أسباب ثقافية فقط أم أن هناك أسباباً أخرى لها علاقة بسوء تخطيط وإدارة هذه المشروعات، وأهم تصورات أبناء المجتمع أنفسهم لمستقبل عملية التنمية، وذلك لوضع إطار تصورى لسبل التنمية المناسبة لثقافة المجتمع الصحراوى، من أجل ضمان نجاحها واستمرارها وتعظيم الفائدة منها.

٢- أهمية الدراسة

تأتى أهمية الدراسة الراهنة انطلاقًا من أنها تحاول أن تسهم فى توجيه السياسات الاجتماعية، وتؤدى لخلق وعى لدى المخططين وصناع القرار بمعوقات التنمية فى

المجتمع الصحراوى، خاصة فى بعديها الإنسانى والقيمى من أجل وضع المجتمع الصحراوى (باعتباره ذا خصوصية ثقافية متميزة) على خريطة الواقع الاجتماعى.

٣- أهداف الدراسة

على ضوء ما طرحته فكرة الدراسة وطبيعة مشكلتها، تَحَّدَد لها هدفُ رئيسُ مؤداه: التعرف على الجوانب الثقافية التى تشكل معوقا للتنمية فى المجتمعات الصحراوية موضوع الدراسة.

وينبثق عن هذا الهدف عدة أهداف فرعية هى:

أ- محاولة فهم البناء القبلى لمجتمع الدراسة، ودور هذا البناء فى تنمية المجتمع، أو إعاقة جهود التنمية به.

ب – رصد المعوقات الثقافية (من العادات والقيم والأفكار والمعتقدات...) لعملية التنمية بهذه المجتمعات.

جـ- التعرف على خطط التنمية بمجتمع الدراسة، وإلى أى حد تراعى واقع هذا المجتمع، بالإضافة إلى الوقوف على جهود التنمية القائمة (المؤسسية والحكومية والأهلية) بمجتمع الدراسة فى مختلف المجالات، وأهم المعوقات الثقافية التى تواجهها.

د- التعرف على دور المرأة فى عملية التنمية، وأهم المعوقات التى تحد من هذا الدور.

هـ- رصد واقع العملية التعليمية، والدور الذى يمكن أن يلعبه التعليم فى تنمية هذا المجتمع.

و- التعرف على تصورات الأشخاص لمستقبل عملية التنمية فى مجتمع الدراسة.

٤- تساؤلات الدراسة

فى ضوء الهدف الرئيس للدراسة الراهنة والأهداف الفرعية التى انبثقت عنه، تحددت تساؤلات الدراسة على النحو التالى:

أ- ما طبيعة البناء القبلى السائد بين الجماعات التى تقطن المجتمع الصحراوى وبعضها البعض، وطبيعة العلاقات فيما بينهما (تعاون، تنافس، استعلاء... إلخ)، وتأثير ذلك على عملية التنمية به؟

ب- ما المعوقات الثقافية التى تواجه التنمية عامة بالمجتمع الصحراوى، وتأويل الأفراد لها، وأسباب وجودها بتلك المجتمعات؟ وهل يدرك الأفراد آثارها السلبية على التنمية؟

جـ- ما أهم المشروعات التنموية القائمة بمجتمع الدراسة؟ وهل تعكس هذه المشروعات خصوصية المجتمع الصحراوى؟ وما أهم المعوقات التى تواجه هذه المشروعات، سواء من داخلها، أو من خارجها فى علاقتها بالمجتمع الصحراوى؟

د- ما أهم المعوقات التى تحد من أدوار المرأة فى عملية التنمية، وأثر ذلك على نجاح جهود التنمية؟

هـ- ما الدور الذى يمكن أن يلعبه التعليم فى تغيير العديد من الأفكار والقيم والاتجاهات... إلخ، التى تحد من نجاح عملية التنمية؟

و- هل يراعى المخططون وواضعو السياسات التنموية الخصوصية الثقافية للمجتمعات الصحراوية فى المشروعات التى تنفذ بها؟ وهل يحرصون على مشاركة الأهالى فى جهود التنمية المحلية؟

ز- ما مدى وعى أفراد المجتمع الصحراوى (موضوع الدراسة) وكذلك القائمون على إدارة المشروعات بأبعاد عملية التنمية، وتصوراتهم لمستقبل هذه العملية؟

٥- أسلوب الدراسة

سعت الدراسة إلى التعامل مع واقع المجتمع الصحراوى بشكل مباشر، ورصد جهود التنمية فيه، وكذلك الوقوف على مفردات الثقافة وعناصرها، وخصائصها، والممارسات التى صاغتها هذه العناصر، الإيجابى منها والمعوق لجهود التنمية، ووعى الأفراد بالمجتمع الصحراوى والقائمين على إدارة المشروعات به بموضوع التنمية.

هذا وقد تحدد أسلوب الدراسة فى الأسلوب الوصفى التحليلى، الذى تم من خلاله تحليل الحقائق المتعلقة بطبيعة المعوقات الثقافية للتنمية، خاصة ما يتعلق بأسباب وجودها واستمرارها فى ثقافة المجتمع وإدراك الأفراد إياها، ومن ذلك يتم استخلاص الدلالات المرتبطة بها بما يحقق أهداف الدراسة الراهنة.

٦- مصادر جمع البيانات

أ- الإخباريون

تم الاعتماد على عدد من الإخباريين كمصادر أساسية لبيانات البحث، وقد تم اختيارهم وفقا لعدد من الاعتبارات أهمها التنوع فى : السن، والمهنة، والنوع، والانتماء القبلى، والتوزيع المكانى، والمعرفة بموضوعات الدراسة، والقدرة على السرد، والمعرفة بالتاريخ الاجتماعى للمجتمع. وأن تتوافر فيهم سمات معينة، كاتساع الأفق، والإحاطة بالأوضاع السائدة فى المجتمع الصحراوى، والقدرة على الحكم على الأشياء من موقف نقدى، ولديهم رغبة فى التحدث بإفاضة وإسهاب.

وقد تم اختيار هؤلاء الإخباريين بعد دراسة استطلاعية تم إجراؤها للتعرف عن قرب على مشكلات أفراد المجتمع.

ب- أشخاص عاديون

تم الاعتماد عليهم كمصادر إضافية للبحث إلى جانب الإخباريين لإثراء الدراسة الميدانية، وتم اختيارهم وفقا لعدة اعتبارات محددة أهمها: السن، المهنة، النوع، الانتماء القبلى، التوزع المكانى، العلاقة بالمشروعات التنموية (المحلية والدولية) فى مناطق إقامتهم.

جـ- القائمون على مشروعات التنمية

تم الاعتماد على عدد من رؤساء ومديرى المشروعات المحلية والدولية القائمة أو من ينوب عنهم للتعرف على طبيعة تلك المشروعات، والمشكلات التى واجهتهم، وخاصة ما يتعلق بالثقافة المحلية، وطرق التصرف حيال ذلك (مثال ذلك: مشروع تنمية موارد مطروح).

د- الوثائق الرسمية والتاريخية

استعانت الدراسة بالوثائق التاريخية والرسمية المتاحة حول مجتمعى الدراسة، وجهود التنمية بهما، سواء بمراكز المعلومات بمناطق الدراسة، أو المنشورة عنها؛ للإفادة منها فى صياغة نتائج البحث.

٧- أدوات جمع البيانات

أ- الملاحظة المباشرة

تم الاعتماد على الملاحظة المباشرة للوقوف على السلوكيات الفعلية اليومية والحقائق أثناء حدوثها، وبخاصة تلك المتعلقة بأنماط تعامل أعضاء المجتمع مع المشروعات التنموية الموجودة فى إطار المجتمع المحلى (موضع الدراسة). الأمر الذى يجعل الباحث الميدانى على اتصال وثيق بحياة المجتمع الصحراوى وثقافته من خلال ما يسجله من ملاحظات عن ذلك.

ب- المقابلة

تم الاعتماد على المقابلة كأداة للحصول على المعلومات، وذلك عن طريق المقابلات المفتوحة (والتى طبقت خاصة مع القائمين على مشروعات التنمية للتعرف على رؤاهم فيما يتعلق بطبيعة التنمية وأهم معوقاتها فى مجتمع الدراسة) بالإضافة إلى المقابلات شبه المقننة (والتى تمت مع عدد من الإخباريين والأشخاص العاديين بالمجتمع) للتعرف على إدراكهم وتفسيرهم لعناصر ثقافتهم، خاصة ما يتعلق منها بموضوع الدراسة (المعوقات الثقافية للتنمية). واعتمد إجراء تلك المقابلات على دليل العمل الميدانى والذى يعد الموجه الأساسى للعمل الميدانى ككل. وقد تبلورت قضاياه الرئيسة من خلال استعراض الأدبيات المتاحة حول موضوع الدراسة، والدراسة الاستطلاعية لمجتمع البحث، إضافة إلى التصورات الفكرية لهيئة البحث، بحيث يغطى فى كل جوانبه تساؤلات الدراسة، وجرى تجميع البيانات الميدانية وفقا لهذا الدليل الذى يعد كذلك الموجه لأدوات جمع المادة الأخرى كالمقابلة والملاحظة.

وأهم القضايا التى تضمنها هذا الدليل ما يلى:

- البناء القبلى ومشكلات التنمية.
- التقسيم القبلى والتوزع الإقليمى.
- اتخاذ القرار ودور القادة المحليين.
- المعوقات الثقافية فى التفكير البدوى.
- المشاركة فى التخطيط والتنفيذ وإدارة مشروعات التنمية.
- النظرة إلى دور المرأة.
- مشكلات التعليم وعلاقتها بثقافة المجتمع وأثر ذلك على التنمية.
- الموقف من مشروعات التنمية (الحكومية والأهلية والدولية).
- قبول التغيير.

٨- مجتمع الدراسة

أجريت الدراسة الميدانية فى محافظة مطروح بالصحراء الغربية، والتى شهدت بعض جهود التنمية منذ فترة كبيرة. أو بعبارة أخرى قطعت التنمية فيها شوطا كبيرا (منذ أواخر الأربعينيات من القرن الماضى)، وواجهت خلال تلك الفترة الكثير من الصعوبات أو المعوقات الثقافية والاجتماعية، والتى أدت إلى توقف بعض المشروعات الكبرى التى جرى إنشاؤها هناك، مثل مشروع مراعى رأس الحكمة، بالإضافة إلى العديد من المشروعات التنموية الصغيرة.

كذلك توقف مشروع تنمية الساحل الشمالى الغربى عند حدود معينة (بناء القرى السياحية)، وقد كان مقدرا له تنمية شاملة لكل من الشريط الساحلى والظهير الصحراوى الذى تقطنه الجماعات البدوية.

ومن المعروف أن تلك المحافظة تقطنها جماعات بدوية تنتمى إلى قبائل أولاد على، بالإضافة إلى بعض أبناء وادى النيل الذين هاجروا إلى تلك المنطقة واستقروا بها، وهذه الجماعات لها ثقافة فرعية ذات عادات وتقاليد ونظم خاصة تتوارثها الأجيال عبر التاريخ. وبالرغم من التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التى طرأت على حياتهم، فإنهم مازالوا يمتثلون- إلى حد كبير- لثقافتهم ونظمهم الاجتماعية فى شتى نواحى حياتهم.

هذا وقد تم اختيار منطقتى القصر التى تقع إلى الغرب من مدينة مطروح بمسافة ١٧ كم تقريبا، وقرية النجيلة التى تبعد بمسافة تقدر بـ ١٣٥ كم إلى الغرب من مطروح أيضا كمجتمعين محليين للدراسة الميدانية وذلك للمبررات التالية:

أ- بذلت جهود تنموية عديدة فى هاتين المنطقتين من قبل الدولة والمؤسسات التابعة لها كالصندوق الاجتماعى للتنمية، وجمعيات تنمية المجتمع المحلى، وجهاز تعمير الساحل الشمالى... إلخ.

ب- قدمت لهاتين المنطقتين العديد من المنح الأجنبية عن طريق البنك الدولى متمثلا فى مشروع إدارة موارد مطروح، (فى ٨٣ مجتمعاً محلياً منها منطقة النجيلة) والمشروع الألمانى (بمنطقة القصر والذى توقف بعد انتهاء المنحة)، ومشروع الغذاء العالمى التابع لمنظمة الفاو... إلخ.

جـ- وجود تجمعات قبلية تنتمى لأصول قرابية مختلفة بكل من هاتين المنطقتين، ويدعم ذلك ويثرى البحث فى أحد جوانبه فيما يتعلق بعلاقة التقاطعات القبلية والنزاعات المرتبطة بها بمشروعات التنمية التى توقفت أو استمرت أو المزمعة إقامتها مستقبلا فى كل منطقة.

د- تقع هاتان المنطقتان ضمن المناطق المحدودة الموارد بالصحراء الغربية المصرية، وبالتالى اختصت بالمنح والمعونات الأجنبية لإقامة مشروعات تنموية بها.

هـ- وجود العديد من المعوقات الثقافية التى واجهت القائمين على المشروعات التى أقيمت بهاتين المنطقتين وخاصة مشروع إدارة موارد مطروح بمنطقة النجيلة، والمشروع الألمانى بمنطقة القصر حسبما تبين فى الزيارة الاستطلاعية، وما أشار إليه بعض أبناء الجماعات القبلية الذين يقيمون بهاتين المنطقتين.

ثالثا : **نتائج وتوصيات**

خلصت الدراسة الراهنة لعدد من النتائج والتوصيات يمكن رصدها على النحو التالى:

١- أهم النتائج

أ- البناء القبلى وتنمية المجتمع البدوى

- استئثار القبائل الكبرى بأغلب الخدمات والمرافق، وكذلك التمثيل النيابى، والمشروعات التنموية، ويأتى ذلك نظرًا لتركز أبناء هذه القبائل فى تجمعات محددة وبأعداد كبيرة مما يمنحهم الفرصة فى الحصول على العديد من الامتيازات التى يحرم منها أبناء القبائل الصغرى لقلة عددهم مما يؤكد أهمية دور الكثرة العددية فى الحصول على المشروعات التنموية، فمن الطبيعى أن تقدم المشروعات الجديدة لأكبر عدد ممكن من أبناء المجتمع، ويظهر هنا دور الأصل القبلى فى حصول أبناء المجتمع على الخدمات المختلفة، والتى ينبغى أن تقدم للجميع بغض النظر عن انتمائهم وأصلهم القبلى. كما يوضح ذلك إلى أى مدى يمكن أن يعد الأصل القبلى أحيانًا حافزًا أو عائقًا أمام حصول صاحبه على العديد من الخدمات والامتيازات فى منطقتى الدراسة.
- يلعب التعصب القبلى أحيانًا دورًا فى فشل، أو سوء إدارة مشروعات التنمية نتيجة سوء توزيع الخدمات التى يسعى أبناء كل قبيلة إلى الاستئثار بها بغض النظر عن حاجتهم الفعلية، أو أولوية احتياجاتهم بالنسبة للجماعات الأخرى، حيث ترى بعض القبائل نفسها الأحق والأنسب لتنفيذ المشروعات على أرضها، مما يهدر أحيانًا العديد من المشروعات والخدمات نتيجة توقف التنفيذ أحيانًا، أو يقلل من فائدتها بالنسبة لمجتمعى الدراسة، ولذا يجب أن يتجمع الأهالى حول مشروعات التنمية لا أن تقدم هذه المشروعات حيث يستقر الأهالى، فى ظل قلة عدد السكان فى كثير من التجمعات .
- لعب التوزيع الإقليمى لأبناء مجتمعى الدراسة دورًا معوقًا فى تقديم مشروعات التنمية والخدمات للكثير من أبناء المجتمع، بالإضافة للتكلفة العالية لتقديم هذه الخدمات نظرًا لقلة عدد المستفيدين منها مقارنة بمثيلتها فى وادى النيل،

ويرجع الكثيرون ذلك إلى أهمية الارتباط بالأرض كقيمة مازال أبناء المجتمع يتمسكون بها رغم إدراكهم لدورها كمعوق لتقديم الخدمات المختلفة اليهم.

- أدى عدم تجانس أبناء المجتمع فى بعض الوحدات الإقليمية إلى التأثير بالسلب على عملية التنمية لصعوبة اتفاق أبناء الجماعات المختلفة، أو تعاونهم على الأقل من أجل نجاح المشروعات التى تقدم إليهم، وأحيانًا صعوبة الاتفاق على هذه المشروعات ذاتها أو أماكن تنفيذها.
- يلعب التنافس بين أبناء المجتمع؛ بدوًا ووافدين؛ دورًا مزدوجًا بالنسبة لتنمية مجتمعى الدراسة، إذ أحيانًا ما يكون إيجابيًا، ويؤدى إلى نجاح هذه التنمية، ولكنه أحيانًا ما يكون سلبيًا عندما تتعارض مصالح أبناء المجتمع أو عندما يؤثر البعض مصلحته الشخصية على مصلحة الجماعة والمجتمع.
- لعب التنافس السياسى دورًا كبيرًا فى ظهور مواقف التفكك بشكل عام بين أبناء المجتمع، سواء البدو فيما بينهم أو بينهم وبين الوافدين بعد ما أدرك الجميع فوائد المناصب السياسية التى يتمتع بها صاحب التمثيل النيابى وجماعته، وأصبح من الصعب الاتفاق على ممثلى المجتمع فى المجالس النيابية والمحلية نظرًا لحرص الجميع على استغلال هذه المناصب مما أوجد مواقف متكررة للصراع بين أبناء المجتمع.

ب- معوقات التنمية المرتبطة ببعض مفاهيم التفكير البدوى

- تشكل الثقافة التقليدية الموروثة الرافد الأكبر والمنبع الرئيسى الذى يستقى منه أبناء المجتمع توجهاتهم ورؤيتهم فى النظر للأشياء، كما تساعدهم فى تحديد وإصدار أحكامهم المعيارية على كل ما يحيط بهم، فيما هو مرغوب أو غير مقبول. هذا على الرغم من التغيرات العديدة فى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التى أحدثها الاحتكاك المباشر وغير المباشر، وخاصة لدى الأجيال الشابة التى نالت قدرًا من التعليم، مع تحلل قوة الإلزام فى نظم الضبط التقليدية .

- يخلط أبناء المجتمع فى نظرتهم لمفهوم الحلال والحرام– على الرغم من وجود اختلافات إيكولوجية بين القصر والنجيلة – بين ما حددته الشريعة الإسلامية وما هو مأخوذ من عاداتهم وتقاليدهم وقيمهم المتوارثة، والتى يرون أنها تتفق فى أوجه عديدة مع ما أتى به القرآن الكريم والسنة النبوية.
- إن الكثير من مفاهيم التفكير البدوى ترجع إلى البيئة الصحراوية التى ارتبط بها وتفاعل معها أبناء المجتمع عن قرب وبشكل وثيق، ونظموا الكثير من آرائهم وأفكارهم ومعارفهم وفقا لطبيعتها، فتشكل جانبا كبيرًا من شخصيتهم وفقا لها، وانتقل ذلك بصورة لا واعية من جيل لآخر حتى وقتنا الحاضر.
- يمثل الإيمان بالغيبيات أحد أهم روافد التفكير البدوى عامة وفى مجتمعى الدراسة خاصة، على نحو يتسق مع الثقافة التقليدية والبيئة الصحراوية، حيث اختلط المقدس بما هو متوارث وتم تأويله بصورة تتواءم وطبيعة البيئة بصورة غير واعية.
- إن دور المؤثرات الحضارية فى تشكيل مفاهيم التفكير البدوى مازال طفيفًا للغاية، وخاصة على كبار السن الذين يعدون من حملة لواء المقاومة لكل ما هو جديد، وانصبت غالبية هذه المؤثرات على نسبة من الأجيال الشابة التى كانت عرضة لهذه المؤثرات من خلال عملية الاحتكاك المباشر وغير المباشر.

ج– المعوقات الثقافية الخاصة بدور المرأة فى التنمية

- لا يختلف واقع المرأة البدوية ودورها فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين مجتمعى الدراسة، حيث تسود الثقافة البدوية ولا يظهر تمييز بين المنطقتين من حيث النظرة لدور المرأة، والتى تفتقر إلى الوعى الاجتماعى بأهمية هذا الدور فى التنمية، هذا بالإضافة إلى ضعف تقدير الذات عند المرأة البدوية بتأثير أنماط التنشئة الاجتماعية والموروث الثقافى.
- أدى الفهم الخاطئ لبعض النصوص الدينية إلى ارتباط غالبية التحريمات الثقافية فى مجتمعى الدراسة بالمرأة، حيث تدور حولها وتتعلق بها العديد من التحريمات التى أوجدتها الثقافة التقليدية لترسم كل المناشط الخاصة بها

وبمناحى حياتها، وتحدد – فى الوقت ذاته – طبيعة علاقاتها وأدوارها، سواء على مستوى أسرتها، أو حتى على مستوى المجتمع الصحراوى الذى تعيش فيه.

- كثيراً ما يساء استخدام التنظيم الدينى فى المجتمع البدوى بحيث تحرم المرأة تماماً من الإرث الذى يؤول إلى الذكور دون الإناث، حيث تحرم المرأة من حق الميراث فى الأرض والممتلكات الثابتة، لأن الأرض تمثل قيمة عالية لا يمكن تفتيتها، ويرجع ذلك إلى أن الملكية فى المجتمع البدوى– إلى حد ما – ملكية جماعية وليست فردية، وينعكس هذا سلبًا على تمكين المرأة اقتصاديًا، وعلى مكانتها اجتماعيًا.
- انعكس ضعف المستوى الثقافى والتعليمى للمرأة البدوية على طبيعة النشاط الاقتصادى الذى تشارك فيه، وعلى محدودية فرص العمل فى المجالات الاقتصادية المختلفة، وتمركز عملها فى الأعمال المنزلية والرعى وبعض الأعمال الأخرى النمطية ذات المستوى التكنولوجى المنخفض، هذا بالإضافة إلى نظرة أفراد المجتمع وموقفهم من خروج المرأة للعمل، والمتمثلة فى الاعتقاد الخاطئ من قبل الرجل – والمرأة أحيانًا – بأن عمل المرأة خارج المنزل سيفقد الرجل تحديدًا امتيازاته الشخصية .
- يؤدى انخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية إلى زيادة الوقت المخصص للعمل المنزلى بالنسبة للمرأة مما يؤثر على مدة ونوع تحصيلها العلمى إذا كانت طالبة، كما أنه يؤدى إلى صعوبة التوفيق بين الأعمال المنزلية التى تؤديها المرأة والأعمال الخارجية بسبب غياب أو قصور المؤسسات الاجتماعية فى المجتمع البدوى.
- ما تزال مشاركة المرأة فى مواقع اتخاذ القرار متواضعة تقوم على مبدأ التمثيل وليس على حق المشاركة، وهو ما يعنى ذكورية القرارات المتخذة فى معظم المجالات والتى يصعب من خلالها الإحساس بحقيقة مشكلات المرأة، مما

ينعكس على آلية التعامل حتى داخل الأسرة فى عمليات اتخاذ القرارات التى ينفرد بها الرجل بوصفه السيد فى النظام الاقتصادى والاجتماعى، وهذا ما يتم فى العمل أيضاً حيث نلاحظ صعوبة وصول المرأة إلى المراكز القيادية العليا.

د- المعوقات الثقافية للعملية التعليمية فى المجتمع البدوى

أثرت أنشطة التنمية الاجتماعية الحكومية وغير الحكومية تأثيرًا إيجابيًا على زيادة الفرص التعليمية وخاصة للفتيات من خلال مدارس الفصل الواحد، وفصول محو الأمية، والتوسع فى إنشاء المدارس الحكومية، وأتيحت الفرصة لتعليم الإناث حيث أصبحت المدارس متاخمة للتجمعات السكنية فى كثير من الأماكن، إلا أن هناك العديد من المعوقات التى أثرت على استيعاب الإناث فى التعليم ومنها:

- النظرة السلبية إلى حد ما لمجتمعى الدراسة تجاه التعليم، وينبع جزء من هذه النظرة من عدم ارتباط التعليم بالعمل، أو عدم توافر فرص عمل بعد التخرج، أو ضآلة مرتبات هذه الوظائف بحيث لا تتناسب مع ما يتم إنفاقه خلال مراحل التعليم المختلفة .
- زاد من عدم اهتمام الأفراد بالتعليم أنه لا يعلى من مكانة القبيلة بين القبائل الأخرى شأنه شأن الأرض أو المال، لأن المكانة ترتبط فى المقام الأول بالعدد والثروة، ولكنه يعلى من قيمة الفرد فقط خاصة إذا حصل على تعليم عال وعلى وظيفة مرموقة استطاع من خلالها قضاء مصالح قبيلته لدى المحافظة، بالإضافة إلى دوره فى تقليل سنوات التجنيد بالقوات المسلحة .
- أدى عدم توافر المدارس الثانوية أو الجامعات، وعدم وجود المعلمين الأكفاء، وصعوبة المناهج الدراسية، وعدم اهتمام أولياء الأمور – غير المتعلمين – بالتعليم، وغياب الهدف من التعليم، إلى تسرب الأبناء أو تردى الحالة التعليمية لهم، فى حين يحرص الآباء والأمهات المتعلمون على تشجيع أبنائهم على الاستمرار فى التعليم.

- حال المستوى الاقتصادى المنخفض لبعض الأسر دون استكمال التلاميذ لتعليمهم وخاصة الذكور الذين يعدون قوة اقتصادية يعتمد عليها فى مجتمع الدراسة سواء فى الرعى أو الزراعة أو التجارة، كما أدى أيضاً انخفاض المستوى الاقتصادى إلى تفضيل تعليم الذكور على الإناث.
- لا تحظى فصول محو الأمية بأهمية كبيرة حيث تكون إما مصدر سخرية من أفراد القبيلة، أو باعتبارها معطلة عن العمل، ولا يقبل على فصول محو الأمية سوى الراغبين فى الحصول على رخصة قيادة، أو وظيفة حكومية، أو رخصة سلاح، ورغم انتشار الأمية بين الإناث فإنه يعاب عليهن ترك بيوتهن والذهاب إلى فصول محو الأمية.
- انخفاض دافعية الفتيات للانخراط بالكليات العملية بتأثير الموروث الثقافى والعادات والتقاليد، حيث تصب معظم التخصصات التى تدرسها الإناث فى الكليات النظرية التى تفرز الدور التقليدى للمرأة (مدرسة – مربية) كما أن هذه التخصصات لا يوجد عليها طلب كبير فى سوق العمل.
- خضوع المرأة لسلطة الأب أو الأخ فى القرارات التى تخص التعليم أو اختيار نوعه أو مدته، بالإضافة إلى الاعتقاد بأن التعليم يفقد المرأة فرص الزواج المبكر.

هـ- الموقف من مشروعات التنمية

- يؤدى انخفاض حجم الميزانيات الحكومية والتوزيع المكانى للتجمعات البدوية – تجمعات صغيرة الحجم ومتناثرة فى الصحراء – إلى عدم المساواة فى توزيع الخدمات على التجمعات السكنية بسبب ضعف القدرة المالية على توصيل هذه الخدمات لكل التجمعات.
- يبدى الأفراد استجابة قوية للمشروعات التى تتفق مع تصوراتهم وتتواءم وطبيعة المجتمع الصحراوى، فى حين تبدو الاستجابة ضعيفة للأنشطة الاجتماعية، وأنشطة المرأة، والتوعية الصحية، والندوات الزراعية، والقروض،

والزراعات الجديدة، وذلك بسبب عدم مشاركة أفراد المجتمع فى التخطيط لها، وغياب الإعلام عن التوعية بأهمية وفائدة هذه الأنشطة والمشروعات، ويعد انخفاض الوعى لتراجع نسب التعليم – خاصة فى منطقة النجيلة – عاملا من عوامل ضعف الاستجابة لبعض المشروعات الحكومية وغير الحكومية.

- تنعدم ثقة أفراد المجتمع فى القائمين على المشروعات غير الحكومية، واعتقادهم بأنهم يهدرون التمويل المخصص للمشروعات فى المرتبات المرتفعة للعاملين، وشراء السيارات، وتأثيث المكاتب على حساب ما ينفق على المشروعات التى تفيد المجتمع، كما تنعدم ثقة أفراد المجتمع أحيانا فى "المناديب" المختارين من قبل إدارة المشروع عندما يمثلون عائلاتهم فقط ويهملون الآخرين.
- تنبثق المشروعات الحكومية الحالية فى معظمها من الخطة العامة للدولة ككل، وتعمل بنفس آليات العمل فى المجتمعات الريفية والحضرية، ولم تبذل الحكومة جهداً لتنفيذ مشروعات تتلاءم وثقافة تلك المجتمعات، ولقد أدى هذا الانفصال البالغ بين المستهدفين من التنمية والمخططين والمنفذين، والاعتماد على التخطيط المركزى للمشروعات الذى يستبعد الناس من المشاركة، والإفراط فى المركزية الحكومية رغم وجود نظام للإدارة المحلية– دورا فى إضعاف المشاركة الشعبية فى المشروعات الحكومية.
- تغيب المشاركة الشعبية أيضا فى المشروعات التنموية التى تمولها هيئات دولية، وإذا حدثت مشاركة للأهالى من خلال اجتماعات لمناقشة الاحتياجات، فإنها شكلية فقط لأن المشروعات تكون مخططة من قبل، وتنحصر مشاركة الأهالى عند التنفيذ بالمساهمة المادية غالبا؛ وذلك بدفع جزء بسيط من تكاليف النشاط المنفذ.
- من أبرز الآثار الإيجابية لمشروعات التنمية الزراعية زيادة الدخل نتيجة التوسع الأفقى فى الزراعة والذى ساهم فى زيادة مساحة الأرض المستصلحة،

والتوسع الرأسى المتمثل فى زيادة إنتاج المحاصيل التقليدية نتيجة تحسين العمليات الزراعية

- ساهمت برامج التنمية فى ظهور أنشطة اقتصادية جديدة كمزارع الدواجن، والتوسع فى التجارة، والأنشطة الخاصة بالنساء – غزل ونسج الصوف – هذا إلى جانب أن مشروعات التنمية رفعت المعاناة عن المواطنين، وخاصة النساء، فيما يتعلق بجلب المياه، وساهمت مشروعات حفر آبار المياه فى خفض الصراعات التى كانت تحدث بين القبائل على الآبار الرومانية، فقد ساعدت معظم أفراد المجتمع على حفر الآبار لمواجهة مشكلة نقص المياه، وعلى الجانب الآخر ظهرت تأثيرات اقتصادية وإيكولوجية سلبية لأنشطة التنمية منها انصراف غالبية أفراد المجتمع عن ممارسة الأنشطة التقليدية كالرعى المميز للمجتمع البدوى.
- نتج عن مشروعات التنمية العديد من السلبيات، التى تتمثل فى تنامى المصالح الفردية، وزيادة التطلعات المادية لدى أفراد المجتمع، وتوارى المصالح الجماعية التى كانت تغلف نسيج العلاقات فى المجتمعات البدوية، وظهور الصراعات الفردية والقبلية التى أثرت على أنساق العلاقات الاجتماعية، وعلى عملية التنمية ذاتها حيث تتوقف أو تتعثر بعض الأنشطة أثناء تنفيذها .
- يمكن حصر المعوقات الإدارية التى تجابه مشروعات التنمية؛ فى تداخل الاختصاصات بين الجهات الحكومية، ويعد نقص المهارات الإدارية (التفاوض، الإقناع، التخطيط، المتابعة) من أهم المعوقات التى تجابه أبناء المجتمع، كما أن هناك خلافات قائمة بين الإدارة المحلية وأبناء المجتمع بسبب التركيز على التنمية السياحية فقط .
- يشكل جهل المخططين والمنفذين بالبيئة الإيكولوجية للمنطقة معوقاً أمام عمليات التنمية، ففى بعض الأحيان تكون خططهم غير قابلة للتطبيق

وتتعارض مع معطيات البيئة الطبيعية، هذا إلى جانب أن القائمين على إدارة بعض هذه المشروعات ليس لديهم إحساس بالمسئولية الاجتماعية تجاه أبناء المجتمع، وهو ما ينعكس فى سوء إدارة التمويل.

- تؤدى بعض المعوقات الثقافية والاجتماعية إلى توقف المشروعات، ومنها نظرة أفراد المجتمع لفوائد القروض على أنها "ربا وحرام"، وبالتالى يمتنع الأفراد عن التعامل مع البنوك أو الحصول على القروض التى يقدمها الصندوق الاجتماعى للتنمية أو الهيئات الدولية للمشروعات الصغيرة، ويظهر تأثير هذه المعوقات فى منطقة النجيلة بصورة جلية عن منطقة القصر نظراً لانخفاض المستوى التعليمى والاقتصادى لأبنائها، وبعدها المكانى عن عاصمة المحافظة.

٢- أهم التوصيات

- أهمية التحديد الدقيق للمشكلات التى يعانيها المجتمع، وترتيب الأولويات وتخطيط أنشطة مناسبة لحل المشكلات، بمشاركة أصحاب المصلحة، وتجنب التخطيط المركزى والخطط الفوقية حتى تتفق الأنشطة مع ثقافة المجتمع وتلبى احتياجات فعلية لأفراده، وتوزيع الأنشطة بشكل عادل ومتساوى لتحقيق الاستفادة لغالبية السكان، من أجل تنمية المجتمع ودمجه فى المجتمع القومى؛ الذى يهتم بأبنائه فيبادلونه الاهتمام بالولاء.
- رفع كفاءة الجهاز الإدارى المسئول عن تخطيط وتنفيذ ومتابعة مشروعات التنمية الحكومية وغير الحكومية بتزويدهم بالمعارف الخاصة بثقافة المجتمعات الصحراوية ومشكلاتها، وتدريب أبناء المجتمع على مهارات التخطيط وتحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات والتفاوض والإقناع والحوار والاتصال والمتابعة... الخ. والتى تساعدهم على إحداث التغيير المطلوب، ويصاحب ذلك تبسيط الإجراءات الإدارية لتنفيذ المشروعات وبصفة خاصة الحكومية.

- تنمية الجانب المعرفى للمستفيدين من خلال التوعية بأهمية وأهداف المشروعات وآليات التنفيذ والتأثيرات النهائية على المستوى المحلى والقومى من خلال عقد لقاءات وندوات مع المستفيدين قبل بدء المشروع. على أن يستمر الإعلام مصاحباً لجميع مراحل التنفيذ، لضمان مشاركة أصحاب المصلحة والحصول على تأييدهم لمساعدة القائمين على التنمية فى الاستمرار فى المشروعات أو تعديلها.
- التنسيق بين الهيئات الحكومية وغير الحكومية أثناء تخطيط وتنفيذ الأنشطة لمنع الازدواج فى تقديم الخدمات وتكامل الجهود، فمن الممكن ربط خطط عمل المنظمات الدولية مع خطط عمل الهيئات الحكومية، مما يساهم فى خفض نفقات المشروعات، ويحافظ على استدامة أنشطة المشروع بعد انسحاب المنظمات غير الحكومية وتوقف مصدر التمويل.
- زيادة الاعتماد على مصادر التمويل المحلية لمشروعات التنمية، فقد يتسبب تأخر التمويل الأجنبى فى إعاقة تنفيذ بعض المشروعات، كما أن معظمها تتوقف بمجرد انتهاء التمويل. ولن تتحقق التنمية المستدامة إلا من خلال مصادر مستقرة للتمويل تساهم فيها منظمات غير حكومية محلية والمستفيدون أنفسهم.
- التفكير فى تنفيذ مشروع ضخم لتزويد المنطقة بمصادر دائمة لمياه الشرب والرى– تحلية مياه البحر، المياه الجوفية، توصيل مياه من وادى النيل– بدلا من الجهود المتناثرة لحفر الآبار وإقامة السدود، والتى فى مجملها تتكلف مبالغ طائلة. ويتطلب تنفيذ هذا المشروع تكامل جهود الحكومة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمستفيدين، هذا إلى جانب التوسع فى شبكة الطرق الرئيسية والفرعية لربط التجمعات النائية بالمدن القريبة. مما يشجع على الاستثمار فى المنطقة.
- تشجيع الاستثمار فى منطقتى البحث لتنفيذ مشروعات صناعية ضخمة لتصنيع المنتجات الزراعية المميزة للمحافظة (التين، والزيتون)، والعمل على

تنمية الثروة السمكية للاستفادة من موقع المحافظة على طول البحر المتوسط، هذا إلى جانب الاستثمار فى التنمية السياحية، حيث تحدث مثل هذه المشروعات رواجا اقتصاديا، وهنا يمكن الاعتماد على مساهمات رجال الأعمال لدعم مثل هذه المشروعات التنموية.

- ضرورة اهتمام الجهات الحكومية بإدماج عنصر تنمية المرأة ومقومات تمكينها ضمن أولويات خطط التنمية الشاملة، والتوعية من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية بأهمية دور المرأة فى عملية التنمية، والتوسع فى إنشاء مراكز للتدريب المهنى والتقنى للنساء.
- التوعية بالمفاهيم الدينية الصحيحة حول مكانة المرأة فى الأديان، وأهمية عملها ومشاركتها فى بناء المجتمع.
- تكثيف الاهتمام بتعليم الإناث من خلال زيادة عدد المدارس خاصة الثانوية، وإنشاء جامعة فى المحافظة، والاهتمام برفع مستوى المدرسين، وخفض نسبة الأمية، وتحفيز المرأة نحو التوجه للتعليم المرتبط باحتياجات سوق العمل، وإنشاء النوادى النسائية التى من شأنها رفع مستوى وعى المرأة حتى تستطيع الانخراط فى المجتمع، والمشاركة فى عمليات التنمية والتطور.
- الارتقاء بالخدمات الاجتماعية بما يتوافق مع متطلبات العصر، من أجل إزالة عوائق خروج المرأة إلى العمل، وتعميق المشاركة السياسية للمرأة فى مواقع صنع القرار.

وفى الختام لا يسعنا إلا أن نقول إن مجتمع الدراسة فى ظل المتغيرات الحديثة، وفى سبيل تحقيق المصلحة الفردية أحيانا والجماعية أحيانا أخرى، قد بدأ فى التنازل – إلى حد ما – عن تمسكه التقليدى ببعض أهم مقومات تماسكه واستمراره قديما، ويعنى ذلك أنه ببعض الجهد المخطط نستطيع تخليصه من كل ما يعوق تنميته، ويؤثر على اندماجه بالمجتمع القومى، فالتغير واقع لا محالة، ولكن فى أى اتجاه سيكون، هذا ما يجب أن يخطط له ولا تترك الأمور للمصادفات أو الاجتهادات الخاطئة .

المراجـــع

١- اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، التنوع البشرى الخلاق، الطبعة العربية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، رقم ٢٧، ١٩٩٧، ص ١٣.

٢- محمد العربى بوعزيزى، دور الثقافة فى التنمية الاجتماعية، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، العنصر الثقافى فى التنمية، تونس، سلسلة العلوم الاجتماعية، عدد ١٧، ١٩٩١، ص ٣٠٩.

٣- نجوى عبد الحميد، ثقافة النخيل فى مجتمع نوبى، دراسة فى الأنثروبولوجيا التطبيقية، فى أحمد زايد (تحرير) دراسات فى علم الاجتماع "مهداه إلى روح الأستاذ الدكتور مصطفى الخشاب"، جامعة القاهرة، كلية الآداب، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٣، ص ٣٢٩.

٤- جابر عصفور، نحو ثقافة مغايرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨، ص ١٣٦.

٥- Dube, S. C., India's Changing Villages - Human Factor In Community Development, London, Routledge & Kegan Paul, Ltd., 1969, p. 132.

٦- صلاح العبد وآخرون، علم الاجتماع- دراسات نظرية وتطبيقية فى تنمية وتحديث المجتمعات النامية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ب. ت، ص ص ٥٧-٥٨.

٧- أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعى، الجزء الأول، "المفهومات"، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥، ص ٢٩٤.

٨- على عبد الرازق جلبى، دراسات فى المجتمع والثقافة والشخصية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩، ص١٥٥.

٩- نجوى عبد الحميد، مرجع سابق، ص ٣٣٠.

١٠- محمد يسرى إبراهيم دعبس، تنمية الموارد البشرية فى المجتمع البدوى، دراسة فى الأنثروبولوچيا الاقتصادية، الإسكندرية، دار أم القرى للطباعة، ١٩٩١، ص ٨٤.

١١- جمال حمدان، شخصية مصر دراسة فى عبقرية المكان، الجزء الثامن، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨١، ص ١٦٦.

١٢- محمد أحمد غنيم، المدينة دراسة فى الأنثروبولوچيا الحضرية، المنصورة، عامر للطباعة والنشر، ٢٠٠٣، ص٢٤٠.

١٣- أحمد أبو زيد، التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعى فى إفريقيا، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثالث، المجلد الأول، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٦٤، ص ص ٧٣- ٧٤.

١٤- علية حسن حسين، التنمية نظريا وتطبيقيا، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ٣٣٦.

Abstract

THE CULTURAL OBSTACLES OF DEVELOPMENT IN
THE DESERT COMMUNITIES IN EGYPT
AN ANTHROPOLOGICAL STUDY IN MATROUH

Ahmed Abdel Mawgoud

This article shows the most important results of the research of "The Cultural obstacles of development in the desert communities in Egypt: An Anthropological study in Matrouh". The article starts with presenting a general idea about the theoretical bases of the research, it's importance and it's methods and ends with the most important results and recommendations aiming to introduce some suggested solutions to the problems which face the development in the research society and it's equivalent in the desert communities which cover most of the Egyptian area.